

لا يؤثر ذلك على ميزان القوى المبري - الاسرائيلي ، او ميزان القوى العربي - الفارسي ، الامر الذي ينعش الاقتصاد الامريكى ويمنع ركوده ، ويزيد وزن التأثير السياسى الامريكى فى البلدان العربية المستوردة للأسلحة . وتمكن الخدمة الأكبر فى ممارسة هذه السياسة التسليحية وادعاء الرغبة فى اتباع سياسة متوازنة فى الشرق الأوسط ، فى ان واشنطن تهب اسرائيل أسلحة حديثة متطورة لتنشيط المصانع الحربية الامريكى ، وارضاء « المجموعة العسكرية - الاقتصادية » المسيطرة فى امريكا ، وتعوض خسائرها المادية التى تمثلها هذه الهبة عن طريق الاريح الناجمة عن بيع الدول العربية الفنية أسلحة قديمة مكسدة . وهكذا يبقى الاقتصاد الامريكى ، ومصانع السلاح بصورة خاصة ، المستفيد الأول والاخر من لعبة « البيع الاسرائيلي » القديم الجديد ، و « البيع الايرانى » الذى نمت انيابه ومخالبه منذ اواخر الستينات .

ولم تتخل الولايات المتحدة عن هدفها فى ابعاد التفلغل السوفيياتى بعد حرب ١٩٧٣ ، وهى تتبع حتى الآن اسلوب الضغط السياسى - الاقتصادي التى اتبعتها منذ صنفقة السلاح السوفيياتى التى عقدتها الحكومتان المصرية والسورية (١٩٥٥) ، ثم كرمستها بعد حرب ١٩٦٧ ، عندما ارادت اقناع العرب بان حل النزاع فى الشرق الأوسط لا يتم عن طريق القوة العسكرية التى يحملون عليها من السوفييات ، بل عن طريق الضغط الامريكى على اسرائيل . ولقد استمر اتباع هذا الاسلوب خلال مجامعات فصل القوات ولا يزال مستمرا حتى الان . وحقق نجاحات متفاوتة الحجم فى بعض البلدان العربية ، ولكنه أصاب فى بلدان عربية أخرى فشلا واضحا ، وادى على العكس الى زيادة التفلغل السوفيياتى فيها .

ولا يزال هدف احتلال مواقع الفرنسيين والانكليز فى الوطن العربى مستمرا . وتطبق الولايات المتحدة لتحقيقه الاساليب السابقة نفسها ، مع زيادة فى التكاليف والاندفاع ، تتناسب مع تزايد الثروات العربية ، وتراكم الاموال الفائضة العربية فى البنوك العالمية ، وارتفاع مستوى حاجة العالم لمصادر الطاقة العربية ، واتجاه الوطن العربى نحو تنفيذ المشروعات الانهائية والاعمارية الكبيرة . وتحاول واشنطن منع أوروبا من استعادة بعض مواقعها فى البلدان العربية ، وتخريب المواقف الأوروبية

٢ - لقد قال الرئيس السادات فى حديث ٢٥/٨ « ان مصر لا تقبل أى حل جزئى ولن أخرج من المعركة » وليس هذا الموقف جديدا . فليد صرح الرئيس المصرى أكثر من مرة انه يرفض الحلول الجزئية ، ويرفض الحل الذى يضمن لمصر استعادة سيناء اذا لم يضمن فى الوقت نفسه استعادة الجولان والضفة الغربية ، وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة . ويتطابق هذا الرفض مع الخط القومى الذى يمسر عليه الرئيس

الا ان هذا كله لا يبنى آثار حرب تشرين الأول على السياسة الامريكى . فلقد استطاعت الاسلحة العربية المتعددة (العسكرية والاقتصادية والسياسية) كشف التناقض القائم بين المصالح الامريكى والمصالح الاسرائيلية . وكان لسواقف الاتحاد السوفيياتى والدول الاشتراكية وبلدان العالم الثالث وعدد من بلدان القارة الأوروبية دور فى مساعدة العرب على استخدام اسلحتهم . بيد ان القوى الامريكى التى اقتنعت بخطر هذا التناقض على المصالح الامريكى لا تزال محدودة ، ولا يمكن التوصل الى زيادتها عن طريق تخفيف ضغط العرب على امريكا ، او فك ارتباطهم مع الاتحاد السوفيياتى ، بل عن طريق متابعة هذا الضغط ، وزيادة التلاحم مع الاتحاد السوفيياتى والدول المعادية للامبريالية .